موقف الدولة المملوكية من أهل كسروان

لؤي ابراهيم بواعنة[1]، محمد محمود العناقرة[2]

ملخص

عالجت هذه الدراسة موقف الدولة المملوكية من أهل كسروان وحصرها بالحملات العسكرية التي شنتها الدولة المملوكية على جبل كسروان في أواخر القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي, والتي عرفت تاريخيا بالحملات الكسروانية، وذلك بالوقوف على دواعيها المتمثلة بتجاوزات أهل كسروان ومواقفهم من الدولة إثر تعرضها للغزو الصليبي. فقد شكلت حملات كسروان العسكرية الثلاث التي شنتها الدولة المملوكية ضد أهل كسروان بطوائفها المختلفة واحدة من أبرز حلقات الصراع في تلك البقعة الجغرافية. وكشفت هذه الدراسة عن جملة النتائج والآثار التي خلفتها تلك الحملات وخاصة الآثار السياسية والديمغرافية والمذهبية على أهل كسروان. فقد تمكنت الدولة من فرض هيبتها ولو بالقوة. وهدفت الدراسة إلى ابراز موقف الشيخ ابن تيمية من سلوكيات الكسروانيين السياسية وكذلك من عقيدتهم الدينية، مع التركيز على دوره في الحملة الثالثة سياسيا وعسكريا، وتحليل رسالته للسلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون ودلالاتها، ورصد آثارها وخطورتها. فقد مثل الشيخ تقي الدين ابن تيمية في فترة العصر المملوكي الأول واحدا من أبرز علماء السنة ممن كان له دور واضح الى جانب السلطة السياسية ضد معارضيها. وعرضت هذه الدراسة لتطور هذا الصراع وتجلياته من ناحية فكرية ونظرية بتقديم نماذج متضادة تمثلها كابن تيمية وابن المطهر الحلي. فقد كان لفتوى ابن تيمية وفكره أكبر الأثر في تاجيج الصراع السياسي والفكري معهم في الفترات اللاحقة. وتجلت أهمية هذه الدراسة لدواع موضوعية بحته تتمثل بمعالجتها للعديد من محاورها وتفاصيلها بشيء من الحيادية بعيدا عن التحيز نظرا لما رافق هذه الحملات من ميول ووجهات نظر مختلفة برزت واضحة بالكتابة التاريخية حولها على أساس الهوية والطائفية لدى البعض، والتي جعلت من تاريخ حملات كسروان في لبنان تاريخا طائفيا وكذلك العلاقة مع دولة المماليك بمجملها، بسبب إغفال الكثير من جوانبها. إذ لا يمكن بحال من الأحوال تحميل مسؤولية الصراع لأحد الطرفين.

الكلمات الدالة: العصر المملوكي، أهل كسروان، العلماء، السلطة السياسية، ابن تيمية.

المقدمة

شهدت مصر منذ تولي صلاح الدين الأيوبي منصب الوزارة عام (564هـ/1168م)، تغيرات سياسية ومذهبية هامة تمثلت بالقضاءعلى الدولة الفاطمية، وإزالة كل مظاهر التشيع فيها، وتعظيم مذاهب السنة وتدعيمها، فأنشأ بعد ذلك مدارس للشافعية وأخرى للمالكية، وصرف قضاة مصر الشيعة، وفوض القضاء لأحد قضاة الشافعية، فلم يستتب عنه بمصر إلا من هو شافعي المذهب، فتظاهر الناس منذ ذلك الوقت بمذهب مالك والشافعي، وتراجع مذهب الشيعة الإسماعيلية (ابن حزم، 1985، ج 2، ص 274 – 275، الشهرستاني، 2007، ج 1، ص 170، 171، 199، الحفنى، 1999، ص 55 – 96، الندوة العالمية، 2003، مج 1، ص 383) والإمامية (الشهرستاني، 2007، ج 1، ص 163، الحفنى، 1999، ص 89 – 91) من مصر كلها، في حين ازداد انتشار الحنفية بالشام على يد نور الدين محمود زنكي (المقريزي، 1998، ج 4، ص 166–167، البواعنة، 2007، ص 61–85, دويكات,2016,ص 53–55).

وعلى الرغم من جهود صلاح الدين الأيوبي الكبيرة التي بذلت، فقد بقيت بعض آثار التشيع في مصر حتى أوائل عصر دولة المماليك مما دعاهم للقيام بالعديد من النشاطات الدينية والإجراءات للتصدي لذلك، وتمثل باتباعهم سياسة واضحة لإزالة تلك الآثار الشيعية بمصر حتى تراجعت من البلاد بصورة واضحة في أواخر ذلك العصر (عاشور، 1972، ص 272)، ومن أبرزها ما قام به السلطان المملوكي الملك الظاهر بيبرس البندقداري (ت 676هـ/1277م) (الصفدي، 2010، ج8، ص 275–280، الذهبي، 2005، مج 14، ص 435–436، المقريزي، 1998، ج3، ص415) عند توليه الحكم سنة (665هـ/1267م)

*[1] كلية عمان الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية؛ [2] كلية الآداب، جامعة اليرموك. استلام البحث 2018/6/2، وتاريخ قبوله 2019/1/8.

 © 2019 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

عندما ولّى بمصر والقاهرة أربعة قضاة، وهم شافعي ومالكي وحنفي وحنبلي، لقول المقريزي "... فاستمر بذلك من سنة خمس وستين وستمائة، حتى لم يبق في مجموع أمصار الإسلام مذهب يعرف من مذاهب أهل الإسلام سوى هذه المذاهب الأربعة، وعقيدة الأشعري، وعملت لأهلها المدارس...وعودي من تمذهب بغيرها، وأنكر عليه، ولم يول قاض ولا قبلت شهادة أحد، ولا قدم للخطابة والإمامة والتدريس أحد ما لم يكن مقلدا لأحد هذه المذاهب..."(المقريزي، 1998، ج 4، ص 167) وقد أشار الذهبي للمذاهب الأربعة في عهد الظاهر بيبرس، وعلى كل منها قاض في مصر، وأضاف إليها دمشق (الذهبي، 2005، مج14، ص 218–219)، أما النويري فقد زاد عليها مبينا سبب التفويض وأن مرده الخلاف بين أحد الامراء وقاضي قضاة مصر ولا علاقة للشيعة بذلك (النويري، 2004، ج 30، ص 75–79). حتى وسم بعض الباحثين هذه السياسة منتقدا إياها بتوحيد المذاهب الإسلامية باعتمادها المذاهب الأربعة المعروفة بمذاهب السنة، والتشدد في محاربة المذاهب الإسلامية غير السنّية (مكي، 1977، ص 217). ووصل الأمر في هذا العصر أن أصبح التشيع تهمة يعاقب عليها صاحبها إن وشى به أحدهم، وقد أورد ابن حجر العسقلاني ذلك دون مواربة، بإشارته أنه إذا أراد قوم برجل أن يكيدوا له لحسد أو غيره، رموا من يدس عليه بالتشيع، وإن أراد الخلاص من هذه التهمة لا بد له من الإقرار بالشهادتين وإظهار التوبة وغيرها كما حدث في حادثة اتهام حسن بن منصور الأسنائي بالتشيع إذ كان بنو السديد بأسنا يحسدونه فرموه بالتشيع (ابن حجر العسقلاني، 1993، ج2، ص46)، ومن المفيد الاشارة من باب الموضوعية ان الدولة المملوكية لم تعلن معاداتها لكل متشيع بل للغلاة أو من يحاول نشر المذهب فقط بدليل وجود بعضهم في الحياة العامة والشهاده له وبدوره، ومنهم عز الدين محمد ابن أبي الهيجاء بن محمد، الأمير الفاضل، الأربلي، والي دمشق، الذي قدم الشام بشبيبته وكان جيد المشاركة في التاريخ والادب، وهو معروف بالتشيع (الذهبي، 2005، مج 14، ص935، حطيط، 2003، ص 155). ولا يمكن تفسير هذه المظاهر إلا من باب سعي الدولة المملوكية وتشددها في إظهار المذهب السني، ومحاولتها التضييق على المذهب الشيعي لمنع توسعه.

قسم المماليك بلاد الشام بعد أن تمت السيطرة عليها إلى ست ممالك وكان ذلك على فترات وفقا للظروف، وهي: دمشق وحلب وطرابلس وحماة وصفد والكرك، وعلى رأس كل من هذه الممالك نائب للسلطنة يعينه السلطان من بين كبار الأمراء من القاهرة، يضاف إليها بعض النيابات المستقلة (غزة، حمص، ملطية) (ابن فضل الله العمري، 2001، ج3، ص 305، 324، 325، 327، 329، 332، القلقشندي، 2006، ج4، ص94، 120، 144، 147، 154، 161، 187، 223، 239، 243، 246، 247). وكانت مملكة دمشق أكبر الممالك الشامية وأوسعها فقسموها إلى أربع مناطق إدارية عرفت بالصفقعات وكانت الصفقعة الرابعة منها تدعى الشمالية وتشتمل على عدة ولايات ومنها ولاية بيروت (بما فيها الجزء الأكبر من جبل كسروان (Chevollier, D., Lubnan, The encyclopedia of Islam, v 5, p 787، حمادة، 2008، مج1، ص181–182) وجبل العرب والمتن) (ابن فضل الله العمري، 2001، ج3، ص 305، القلقشندي، 2006، ج4، ص94، 187)، وقد خضعت لبنان في العصر المملوكي لسلطة مركزية قوية وقادرة (حمادة، 2008، مج 1، ص 26)، وقد عرفت في بلاد الشام في عهد سلاطين المماليك العديد من العصبيات المذهبية والتي كان لها دور كبير في الأحداث التي شهدتها تلك البلاد فهناك الكسروانيون وهناك التنوخيون (ابن حجر، 1993، ج2، ص54، صالح بن يحيى، 1898، ص 4، 96–98، عاشور، 1972، ص 316) وهناك بنو معن (المعنيون) وهناك الشهابيون الدروز (الحفنى، 1999، ص 343 – 346، الندوة العالمية، 2003، مج 1، ص 397، الصليبي، 1969، ص15 – 18) وهناك المتأولة وهناك العلويون النصيريون (ابن حزم، 1985، ج 5، ص 50، الشهرستاني، 2007، ج 1، ص 192، الحفنى، 1999، ص 640 – 644) وهناك الإسماعيلية (الباطنية) (عاشور، 1972، ص314). وقد غلب على كسروان موضوع الدراسة النزعة الاستقلالية نتيجة عوامل كثيرة اتصفت بها مثل :طابعها الجبلي، وتعددها المذهبي، واختلافها عما يجاورها إذ هناك تمركز تنوخي درزي في الجنوب (عاشور، 1972، ص 314) وهناك تجمع صليبي في الساحل وهناك تكتل إسلامي سني في البقاع (الطراونة، 1982، ص76 ,صليبا,2004,ص13–15). وربما كان هذا سببا رئيسيا في عدم تمتعها بالاستقرار عبر فتراتها التاريخية، وخاصة في العصر المملوكي إذ كان للانقسامات السياسية بين أمراء المماليك دور في عدم الاستقرار هذا، كما ساهمت الأوضاع العسكرية المضطربة فيها، نتيجة خطورة الصليبيين والمغول، في عدم الاستقرار كذلك. فما أن استقرت الأوضاع لصالح مماليك مصر حتى اختلفت سياستهم نحو أهل لبنان فبرزت سياسة أخرى غلبت عليها صفة الشدة والعنف، لاتهامهم بالتعاون مع المغول ضد الدولة المملوكية، كما وقف التنوخيون بعد زوال الحكم الصليبي إلى جانب المماليك، أما الشيعة في كسروان فترددوا في الخضوع الكامل للسلطة الجديدة (مكي، 1977، ص 218–219) إذ يؤكد أحد الباحثين أن الكسروانيين وقفوا أثناء الصراع مع الصليبيين في الشام موقفا معاديا من المماليك، وتحديدا

عندما قام السلطان المملوكي المنصور قلاوون (ت 689هـ/1290م) (الكتبي، 1974، مج3، ص203–204) بحصار طرابلس (الخرابشة، 1993، ص22–23) عام (688هـ/1289م) إذ اندفعوا لنجدتهم، مما أعطى السلطان قلاوون مبررا لمعاقبتهم في جبل كسروان (عاشور، 1972، ص 314).

– الحملات الكسروانية:الاسباب والمجريات والاهداف

تناولت بعض الدراسات الحديثة موضوع الحملات الكسروانية برؤى مختلفة غلبت عليها المعالجة الثانوية والطائفية اوالهوية دون الحيادية في الطرح والشمولية في البحث, فقد أوجز حطيط في عرض الحملات الكسروانية دون تحليلها مع التركيز على دور ابن تيمية ورسالته للسلطة المملوكية أنذاك لتحديد هوية أهل كسروان (حطيط,2003,ص 154–164) في حين انصب تركيز باروت على دور ابن تيمية وفتواه من تلك الحملات مع تفصيل لنقد كتابة التاريخ المتمثلة في التواريخ اللبنانية لحملة كسروان التي تقوم على التمثيل الطائفي ,مع وجود اهتمام ببحث الصراع المذهبي الهوياتي في لبنان (باروت ,2017,ص 22–31 ,157–171), في حين جاء حمادة مدافعا عن طائفة بعينها تضررت من الحملات الكسروانية دون الالتفات لغيرها ,مع التركيز على اخلاء كسروان من أهلها والضرر الذي لحق بهم (حمادة,2008, ص31–40).

جاءت ما تعرف تاريخيا بالحملات الكسروانية (الدويهي، 1976، ص269–270، الصليبي، 1969، ص16، باروت، حملات كسروان) بعد جملة من الانتصارات للدولة المملوكية على الفرنج"الصليبيين" ، فسعت لتثبيت أقدامها وإعادة سيطرتها على مناطق عدة شملت فتح عكا، وبقية السواحل الشامية عام (690هـ/1291م) (أبو الفداء، 1999، ج4، ص34–36، ابن كثير، 1966، ج13، ص325–326، صالح بن يحيى، 1898، ص42–43). ثم أعقبها فتح قلعة الروم (ياقوت، 1979، ج 4، ص 390–391) بالشام، وبذلك تطهرت السواحل الشامية، ومدن الشام أيضا من الفرنج وشرورهم، فتفرغ المماليك لمقاتلة مؤيدي الفرنج الشيعة في جبل لبنان (أبو الفداء، 1999، ج 4، ص 36–37، النويري، 2004، ج 31، ص 143–150، ابن كثير، 1966، ج 13، ص 327، المهاجر، 2005، ص120، عاشور، 1972، ص314–316، الصليبي، 1979، ص16، حطيط، 2003، ص 161). وهذا يعني باختصار أن الظروف السياسية أصبحت مواتية وملائمة للقيام بحملات ضد مناوئي الدولة ممن تعاونوا مع الفرنج، أو شكلوا خطرا عليها، وكان ساكنو جبل كسروان في مقدمتهم.

بدأت أولى تلك الحملات عام (691هـ/1292م) إثر توجه قوة من الجيش المملوكي يتزعمهم نائب السلطنة بمصر مقدم العساكر الأمير بدر الدين بيدرا (ت 693هـ/1294م) (المقريزي، 1997، ج2، ص234، الصفدي، 2010، مج8، ص295) وفي صحبته الأمير الكبير الملك شمس الدين الدين الصالحي سنقر الأشقر (ت 691هـ/1291) (ابن كثير، 1966، ج13، ص330، أبوالفداء، 1999، ج4، ص38,الصفدي,2010,ج12, ص 339–342) وأما وجهتهم فقد حدد الصفدي مقصدهم بقوله: "وقصدوا جبل الجردتين (الصليبي ,1979 ,ص 133) والكسروانتين" إذ حصل الفتور للجيش بعد انكسارهم وحصل بينهم اتفاق تم بموجبه اخراج بعض الفلاحين من السجن (الصفدي، 2010، مج8، ص295، صالح بن يحيى، 1898، ص46)، أما النويري فقد حدد وجهة الجيش لجبال الكسروان فقط وأضاف إنهم أتوهم من الساحل (النويري، 2004، ج31، ص151). ودافعهم في هذه الحملة معاقبة أهلها لممالأتهم للفرنج ضد المسلمين أثناء تواجدهم في بلاد المسلمين. وقد نجح قائد الحملة في حصارهم، وكاد أن يهزمهم ويستولي على بلادهم لكنه عاد وانسحب بعد اتهامه برشوة قدموها له، وقد عاقبه السلطان عليها بعد رجوعه إثر وشاية الوزير شمس الدين محمد بن عثمان التنوخي ابن السلعوس (ت 693هـ/1293م) (ابن كثير، 1966، ج14، ص338، المقريزي، 1997، ج2، ص234، 251–257) ضده لقول ابن كثير: "...فلما أحاطوا بالجبل ولم يبق إلا دمار أهله حملوا في الليل إلى بندار حملا كثيرا ففتر في قضيتهم، ثم انصرف بالجيوش عنهم، وعادوا إلى السلطان..." (ابن كثير، 1966، ج 13، ص 398)، وقد أسهب البعض في تتبع أثر رشوة قائد الحملة على معسكر المسلمين إذ تمكن الكسروانيون منهم وكسروهم وتطاولوا في الطلبات حتى التمسوا الإفراج عن معتقليهم في دمشق لجرائم اتخذوها (النويري، 2004، ج 31، ص150–151، الصفدي، 2010، مج 8، ص 295، ، صالح بن يحيى، 1898، ص 45– 46، حطيط، 2003، ص 149–164، باروت، 2017، ص 115–157، مكي، 1977، ص 218–231، المهاجر، 2005، ص 120 – 124). في حين ترى وجهة النظر الأخرى التي يرويها المقريزي اندحارهم وانهزامهم، فقد أشار لهذه الحملة لجبال كسروان من جهة الساحل، والتي كان من نتيجتها بعد لقائهم تراجع بيدرا شبه مهزوم، وطمع أهل الجبل فيهم بعد اضطراب عسكرهم (المقريزي، 1997، ج 2، ص 234)، فقد تمكن الكسروانيين من كسر حدة الجيش المملوكي وعساكره في تلك الأوعار ومضايق الجبال وطمع أهل الجبل واشتطوا في الطلبات واضطر بيدرا لتطييب قلوبهم والخلع على بعضهم (النويري، 2004، ج31، ص151، صالح بن يحيى، 1898،

ص46). في حين أرجع أحد المؤرخين المعاصرين سبب فشل الحملة لوعورة مسالك الجبال فيها، والمقاومة الصلبة من أهله (المهاجر، 2005، ص121). ومن هنا يتضح جليا هدف هذه الحملة، ووجهتها دون الإفصاح عن هوية الكسروانيين المستهدفين، مع بيان فشل الحملة في تحقيق أهدافها لفساد نائب السلطنة كواحد من الأسباب دون الكشف عن غيرها.

أما الحملة الثانية ضد الكسروانيين فقد كانت في شهر شوال من عام (699هـ/1300م)، أثناء ولاية السلطان المملوكي الملك الناصر محمد بن قلاوون (ت 741هـ/1340م) (النويري، 2004، ج31، ص168، ابن كثير، 1966، ج14، ص190–191، المقريزي، 1977، ج3، ص301–322، ابن سباط، 1993، ج2، ص667)، وقادها نائب السلطان في الشام الأمير آقوش جمال الدين الأفرم (الصفدي، 2010، مج7، ص314–319، ابن حجر، 1993، ج1، ص396–398) بجيش من دمشق، إذ التقى وعساكره مع نائب صفد (الطراونة، 1982، ص84–90)، ونائب حماه (الداوود، 2008، ص37) ونائب حمص (الداوود، 2008، ص37) ونائب طرابلس كل منهم بعسكره (المقريزي، 1997، ج2، ص331، ابن حجر، 1993، ج1، ص397). ووجهته نحو جبال الجرد (الذهبي، 2005، مج14، ص750، ابن كثير، 1966، ج12، ص12) والكسروان (ابن كثير، 1966، ج12، ص12، المقريزي، 1997، ج2، ص331) والدرزية (الدواداري، 1961، ج9، ص40)، وبرفقته شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (ت 728هـ/1328م. ابن الجزري، 1998، مج 2، ص 214 – 216، الكتبي، 1974، مج1، ص74–75، الصفدي، 2010، مج5، ص257–26، ابن حجر، 1993، ج1، ص144–160)، وعدد من المتطوعة والرجالة والفلاحين (الدواداري، 1961، ج9، ص40، ابن كثير، 1966، مج 14، ص12)، فتمكنوا منهم بعد أن قتلوا منهم الكثير، وأعادوهم لطاعة الدولة، بعد أن كانوا عاصيين عليها لقول ابن كثير: "وثبوا عليهم ونهبوهم وأخذوا أسلحتهم، وخيولهم، وقتلوا كثيرا منهم، فلما وصلوا إلى بلادهم جاء رؤساؤهم إلى الشيخ تقي الدين بن تيمية، فاستتابهم، وبين للكثير منهم الصواب وحصل بذلك خير كثير، وانتصار كبير..." (ابن كثير، 1966، ج12، ص12)، وقد حدد المقريزي مقاتلة جيش المماليك للكسروانيين لمدة ستة أيام بجيش عداده اثنا عشر ألفا، حتى لم يثبت أهل الجبال وانهزموا (المقريزي، 1997، ج2، ص331). وبهذا تكون هذه الحملة قد حققت أهدافها بدخول أهل كسروان تحت طاعة الدولة(الدواداري، 1961، ج9، ص40، الذهبي، 2005، مج14، ص750)، مع إعطائهم الأمان مقابل تعهدهم بدفع مبالغ للدولة، وإرجاع ما نهبوه من عساكر المسلمين، وإقطاع أرضهم وبلادهم (الدواداري، 1961، ج9، ص40، الذهبي، 2005، مج14، ص750)، ويشير المقريزي إنه بعد أن صعد العسكر إلى الجبل وقتلوا وأسروا الكثير ووضعوا السيف فيهم ألقوا أسلحتهم طلبوا الأمان بدفع كل ما أخذوه فاستجاب الجيش لهم، واستدعى مشائخهم وفرضوا شروطهم عليهم (المقريزي، 1997، ج2، ص331).

ويكاد يجمع عدد من المؤرخين (المنصوري، 1987، ص156–157، الذهبي، 2005، ج14، ص750، المقريزي، 1997، ج2، ص331، حطيط، 2003، ص150) على دوافع هذه الحملة، وأسبابها، والتي جاءت ردا على اعتداء أهل كسروان على عساكر المماليك المنهزمين من قبل التتار في وادي الخزندار والتي كانت في شهر رجب من عام (699هـ/1300م) إذ عزم ملك التتار غازان (قازان) بن أرغون على قصد الشام بسبعين ألفا، وقد وقعت الهزيمة لجيش المسلمين في شهر ربيع الأول منه بعد لقاء الجيشين في وادي الخزندار قرب حمص، إثر رحيل السلطان الناصر من دمشق إلى حمص، تلاها احتلالهم لدمشق، إذ تقهقر فلول عساكر المسلمين إثر الهزيمة، فقصدهم الجبليون والعربان، وكان الجبليون أكثر أذى من التتار، وكأن ثأرا بينهم وبين المسلمين على حد تعبير الدواداري (الدواداري، 1961، ج9، ص8، 16–18، المنصوري، 1987، ص156–157، الذهبي، 2005، ج14، ص750)، وقد فصل المؤرخ التنوخي صالح بن يحيى في بيان موقف أهل كسروان ضد المماليك، وتحتل روايته أهمية خاصة من خلال إبرازه لدور قبيلته وأجداده من أمراء الغرب في إكرام وإيواء الهاربين من المماليك من الكسروانيين وخاصة دور الامير ناهض الدين بحتر بن زين الدين (ت 700هـ/1301م) (صالح بن يحيى، 1898، ص 116) وذلك بقوله: "وذلك أن الهاربين من عساكر الملك الناصر محمد بن قلاوون سنة تسع وتسعين وستمائة (1300م) تفرقوا في البلاد فحصل لهم الأذية... خصوصا من أهل كسروان وجزين وأكثرهم أذية للهاربين أهل كسروان، بالغوا إلى أنهم مسكوا بعض الهاربين وباعوهم للفرنج.. والقتل كان كثيرا، وكان ناهض الدين بحتر إذا مر عليه أحد من الهاربين أحسن إليه وأضافه وقام له بما يحتاج إليه" (صالح بن يحيى، 1898، ص116، حطيط، 2003، ص150) ومما يؤكد ذلك مكافأة أمراء الغرب بالمناصب الرفيعة لدورهم في مساعدة المسلمين (صالح بن يحيى، 1898، ص116–117). ومما يعطي هذه الحملة أهميتها معاونة التنوخيين لجيش الأفرم، الأمر الذي أثار العداء بين الكسروانيين والتنوخيين (عاشور، 1972، ص315). ومع ذلك نجد الروايات الشيعية لا تعترف بهذا االسبب وتعتبره اتهاما غير مبرر جاعلة مطامع التنوخيين وخاصة ناهض الدين بحتر في السيطرة على

اقطاعات كسروان السبب الذي أدى للحملة، إلا أن المماليك استغلوا حملة الفرنج الفاشله على الساحل وبيروت لتقوية التهمة ضدهم(مكي، 1977، ص223–224). وما ذلك إلا محاولة للبحث عن ذرائع لإلصاق التهم للمماليك.

ويضيف ابن كثير سببا آخر للحملة ضد الكسروانيين مرتبطا بجانب عقدي وبعلاقتهم بالدولة من جهة أخرى، إذ يقول ابن كثير: "وأقطعت أراضيهم وضياعهم، ولم يكونوا قبل ذلك يدخلون في طاعة الجند، ولا يلتزمون بأحكام الملة..." (ابن كثير، 1966، ج14، ص12). وهذا يجعلنا نذهب للقول إنهم كانوا خارجين على الدولة سياسيا قبل الحملة والتقى ذلك مع الجانب الديني والعقدي، مما استوجب إخضاعهم لسلطة الدولة.

تمكن جيش الأفرم منهم بعد أن أبدوا شيئا من المقاومه مما جعلهم يحيطون بهم من جميع الجهات حتى هزموهم لقول المقريزي :"وامتنعوا بجبلهم...فزحفت العساكر السلطانية عليهم فلم تطقهم وجرح كثير منهم فافترقت العساكر عليهم من عدة جهات وقاتلوهم ستة أيام قتالا شديدا إلى الغاية فلم يثبت أهل الجبل وانهزموا...." (المقريزي، 1997، ج2، ص331) وهذا يعني إن الحملة نجحت في تحقيق أهدافها.

وقبل استعراض مجريات الحملة الثالثة على الكسروانيين ودوافعها، لا بد من الإشارة لبعض الأحداث المرتبطة بها، والمتمثلة بالجهود الدبلوماسية بين ممثلي الدولةالمملوكية والكسروانيين تفاديا للصدام بينهما، إلا أن هذه الروايات جاءت متضاربة في أسباب الوساطة والوسطاء، فكان منها تلك التي قادها الشيخ ابن تيمية والتي اشارت لتردده بين أهل كسروان والجبل ونائب السلطنة الأفرم، ولكنها لم تجد نفعا (الصفدي، 2010، مج7، ص317، صالح بن يحيى، 1898، ص49) وقد أكد ابن كثير تزعم ابن تيمية لهذه الوساطة، لكنه جعل برفقته نقيب الأشراف زين الدين بن عدنان، مبينا نجاحه في استتابة جماعة منهم، وإلزامهم بشريعة الإسلام (ابن كثير، 1966، ج14، ص35)، كما أكد النويري وابن سباط بوجود وساطتين لإقناعهما للرجوع للطاعة وكان الشيخ ابن تيمية رئيسا فيهما، فما أجابوا إلى ذلك (النويري، 2004، ج31، ص70، ابن سباط، 1993، ج2، ص587، صالح بن يحيى، 1898، ص49). وإن كنا نستبعد النتيجة التي توصل إليها ابن كثير معهم، ونميل لرأي النويري بأنها لم تجد معهم نفعا بدليل قتالهم وتحريضه على قتالهم بنفسه.

كما ويفهم من رواية ابن كثير هذه بأن سبب الوساطة هو عقدي ديني ودعوة للعودة للإسلام والالتزام بقواعده وطاعة ولي الأمر، وعدم الوقوف موقف المعارض للدولة، إلا أن قيام الأفرم بحملته المشهورة صوبهم، يؤكد أن هذه الوساطة باءت بالفشل، وأنهم عادوا لمعاداة الدولة والخروج عن طاعتها، وهذا ما تؤكده رواية النويري التي تبرز إصرارهم وتعنتهم بحصونهم إذ قال النويري:"كان أهل جبال الكسروان قد كثروا...وتطرقوا إلى أذى العسكر الناصري..وتراخى الأمر وتمادى وحصل إغفال أمرهم فزاد طغيانهم وأظهروا الخروج من الطاعة، واغتروا بجبالهم المنيعة وجموعهم الكثيرة، وإنه لا يمكن الوصول إليهم " (النويري، 2004، ج31، ص70). وهناك من يجعل الهدف الذي رمى إليه نائب دمشق الأفرم من وساطته هذه محاولة لإصلاح علاقه الكسروانيين بالتنوخيين، وإدخالهم بطاعتهم بوصفهم من أصحاب الأراضي والإقطاعات، إلا أن الكسروانيين رفضوا ذلك (عاشور، 1972، ص315)، وهو ما تؤكده رواية صالح بن يحيى وهو من التنوخيين وإن كانت نقلا عن النويري. إذ يقول صالح بن يحيى: "في ذي الحجة من سنة 704هـ/1304م جهز جمال الدين الأفرم نائب الشام، زين الدين عدنان، ثم توجه بعده تقي الدين وقراقوش وتحدثا معهم في الرجوع إلى الطاعة فأبوا، فأمر عند ذلك بتجريد العساكر إليهم..." (صالح بن يحيى، 1898، ص49).

وقعت الحملة الثالثة على الكسروانيين عام (705هـ/1305م) (أبو الفداء، 1999، ج4، ص66، ابن كثير، 1966، مج14، ص35، المقريزي، 1997، ج2، ص389) بعد أن جمع جمال الدين الافرم خمسين ألفا وتوجه بهم من دمشق وبرفقته عدد من الأمراء (النويري، 2004، ج31، ص70) فضلا عن مشاركة الأمراء التنوخيين (صالح بن يحيى، 1898، ص136–137، حطيط، 2003، ص151)، وقد أشار صالح بن يحيى وابن سباط لمشاركة امراء الغرب من آل بحتر التنوخيين إلى جانب المماليك في هذه الحملة–إذ الإقطاع والحكم بصفتهم أمراء محليين–بدليل مقتل عدد من أمرائهم، وآخرين بلغوا ثلاثة وعشرين نفرا ووصف هذه الوقعة التي وقعت في قرية نيبية من كسروان بالرديئة لان اهل كسروان تجمعوا وقاتلوا فيها وكان عددهم أربعة الاف رجل وقتل منهم خلق كثير، ثم قام العساكر بإحراق عين صوفر وغيرها من بلاد الجرد لما لحقوا اثر الكسروانيين، وهذا يعني بلا شك إن الدولة حكمتها في بعض الاحيان مصالحها السياسية في صلاتها وتحالفاتها السياسية مع بعض الفرق حتى لو اختلفت معها مذهبيا بدليل إن التنوخيين هم دروز كانوا حلفائها ضد الخارجين عليها من الكسروانيين (صالح بن يحيى، 1898، ص137، ابن سباط، 1993، ج2، ص589، مهرج، 1971–1972، ج9، ص454)، وقد حدد أبو الفداء وجهتها بأنها تستهدف جبال الضنين (أبو الفداء، 1999، ج4، ص66، المهاجر، 2005، ص58، الصليبي، 1969، ص15–18) في حين

حددها النويري لجبال الكسروانيين والجرديين (النويري، 2004، ج31، ص70) وحددها ابن كثير بأنها كانت لبلاد الجرد والرفض والتيامنة (ابن كثير، 1966، ج14، ص35)، في حين حدد ابن يحيى وجهة الحملة لجبال الكسروانيين والجرديين (صالح بن يحيى، 1898، ص49). أما المقريزي فاعتبرها "لغزو الدرزية أهل جبال كسروان" (المقريزي، 1997، ج2، ص331)' ويعود مبرر المماليك ودافعهم للقيام بهذه الحملة ضد أهل الجبل والجرد بقصد إخضاعهم لأنهم خارجون عن الدولة، قاطعون لطرق المسلمين، متهمون بالتعاون مع الفرنج.

واستطاعت هذه الحملة إحراز النصرعلى الكسروانيين وتحقيق أهدافها بعد إحاطتهم لجبال الكسروانيين المنيعة لقول أبي الفداء: "وترجلوا على خيولهم، وصعدوا في تلك الجبال من كل الجهات، وقتلوا وأسروا جميع من بها من النصيرية والظنيين وغيرهم، وطهرت تلك الجبال منهم.. " (أبو الفداء، 1999، ج2، ص66، ابن كثير، 1966، ج14، ص35).

وقد أضاف ابن كثير على رواية أبي الفداء لتصدر الشيخ تقي الدين بن تيمية لهذه الحملة بنفسه والخروج للقائهم على رأس قسم من الجيش، أعقبه خروج نائب السلطنة الأفرم، وهذا ما أعطى الحملة أهمية أكبر، إذ كان لتلك المشاركة أثر عظيم بإحراز النصر عليهم (ابن كثير، 1966، ج14، ص35). فجاءت مشاركته تدليلا على شرعية الحملة بعد استنفاره أهل الشام (حطيط، 2003، ص 151).

في حين تأتي شهادة بيبرس المنصوري وهو معاصر للحدث لتبرير قتالهم، بما ارتكبه رجالهم من تعرض لفلول جيش المماليك، وإيذائهم (المنصوري، 1987، ص178) إثر مواجهاتهم مع قازان ملك التتار، مبينا أن دافع الحملة هو تخليص الجبال من أولئك لقوله: "وفيها حصل الاهتمام بتمهيد الجبال من... الرجال...فلما تفرغت لهم الخواطر جهزت إليهم العساكر من دمشق وحمص والحصون..." (المنصوري، 1987، ص178)، كما وبرز هدف الحملة واضحا للإيقاع بأهل الجبل وتخريب بيوتهم (المنصوري، 1987، ص179) دون تعرضه للكشف عن هوية ساكني الجبل المستهدفين من العملية.

أما المقريزي فقد ركز بدوره على إبراز نتائج هذه الحملة من تحقيق للنصر عليهم وإلحاق الدمار والخراب والقتل والأسر بين صفوفهم لقوله "ونازلهم وخرب ضياعهم وقطع كرومهم، ومزقهم... " (المقريزي، 1997، ج2، ص389). وفي هذا تاكيد على نجاح الحملة وتحقيق أهدافها.

يدلل حجم هذه الحملات العسكرية، وعددها ضد أهل "الجرد والكسروان"، على أهميتها من جهة والإصرار على تحقيقها لأهدافها من جهة أخرى، لكنه يكشف بالمقابل عن مشكلة واضحة في العلاقة بين ساكنيها والسلطة السياسية القائمة آنذاك. فهو يدل بما لا يدع مجالا للشك على وجود صراع ذي أبعاد مختلفة قد يكون سياسيا مرده الخلاف حول إدارة مناطقهم أو سياسة ضريبية أو نحوها,وقد يكون مذهبيا إذ تعد هوية الكسروانيين وصعوبة الكشف عنها موضع خلاف بين كثير من المؤرخين والباحثين المعاصرين والتي يمكن حصرها إما :بالشيعة "الإمامية" أو "الظنيين" أو "الدروز" أو "النصيريين " أو"التيامنه"، وكلها تسميات قد يكون أصلها واحد وهو التشيع، إلا أنها قد تختلف جزئيا عن بعضها أحيانا في الاعتقادات والأفكار.

يمكن القول اعتمادا على ما سبق إن البعد السياسي في هذا الصراع كان أكثر وجاهة من البعد المذهبي– وإن كان الجمع بينهما أمرا واردا–لخروجهم على طاعة الدولة، وعدم انخراطهم في الدفاع عنها ضد أعدائها من الفرنج والتتار، بل الوقوف في وجهها، ومحاولة استغلال ظروفها عند الهزيمة. في حين يذهب بعض الشيعة لرفض وجهة النظر هذه زاعمين أن الغاية من هذه الحملات تجاوزت الرغبة في المعاقبة والاقتصاص منهم بسبب تهمة التعاون هذه، أو إلحاقهم الضرر بجيش المماليك المنهزم، وإعادة خارجين عن الطاعة إلى حظيرة الدولة بل برأيهم ما هي إلا مزاعم، معتبرين أن الاصل في ذلك اختلافهم معهم في المذهب دون أن يكون هناك أسباب موجبة للحملات، ويرون فيها تصميما على إخلاء منطقة العمليات من سكانها إخلاء كاملا مقصودا ومدبرا ومخططا له بعناية، لأن الغاية هي إخلاء كسروان من أهلها، وقتل من يرفض مغادرتها فالمطلوب هو أرضها بدون سكان لإسكان التركمان بها (حمادة، 2008، مج1، ص39، 31). ونخالفهم الرأي بقولنا بأن الهدف لم يكن العمل على تغيير الهوية المكانية، بقدر ما هي إجراء كان الهدف منه السيطرة على حركات التمرد'وتفتيت ساكنيها هناك لتسهل السيطرة عليهم ليس أكثر دون أن تكون الهوية وطمسها هي السبب الرئيس كما ادعى البعض.

وهناك اضطراب واضح بين المؤرخين في تحديد هوية الكسروانيين المذهبية (الجماعات المقيمة في كسروان) إبان هذه الحملات، ففي الوقت الذي يجزم البعض إنهم كانوا من الموارنة ويجعلونه إحدى حلقات الصراع مع المسيحيين (الدويهي، 1976، ص286)يجعلهم البعض دروزا أو من الظنيين وحتى من النصيريين، فيما يرى فريق ثالث إنهم كانوا مزيجا من كل هذه المذاهب (حمادة، 2008، مج1، ص34). وهذا ما نميل إليه، ومع ذلك كان أكثر المتصدين لمعالجة هذه الإشكالية من

المؤرخين اللبنانيين المعاصرين معتمدين على روايات من سبقهم، فعلى الرغم من إشارتهم إلى أن حملات كسروان جردت لمعاقبة الخارجين من الموارنة وبعض الدروز، والمتعاونين معهم، فإن فريقا آخر يؤكد بما لا مجال للبس فيه بأن الحملات الكسروانية استهدفت الإسماعيلية والنصيرية والشيعة، وكان كمال الصليبي أول من رجح شيعية الفئة المستهدفة من الحملات (حطيط، 2003، ص 153، الصليبي، 1979، 132–134) في حين يرى المستشرق لاووست أن سبب الحملات ليس تعصب أهل السنة ضد الشيعة بل هي عملية أمنية هامة (Laust, 1940, op, cit.p.111، حطيط، 2003، ص 161).

– نتائج الحملات الكسروانية وآثارها

بدا واضحا أن الحملات الثلاث التي وجهتها الدولة المملوكية ضد الكسروانيين وأهل الجبل والجرد، والتي عرفت تاريخيا بـ "حملات كسروان" قد حققت أغراضها فجمعت بين الأهداف السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والمذهبية. فقد نجحت الدولة بداية في بسط سيطرتها الكاملة على هذه المناطق الوعرة، ذات الأهمية الاستراتيجية بحكم أنها بعيدة عن أنظار الدولة، فقد جاء في رسالة ابن تيمية للسلطان الناصر: "وقد اتفق العلماء على قطع الشجر وتخريب العامر عند الحاجة إليه...وما أيسوا من المقام في الجبل إلا حين قطعت الأشجار، إلا إنهم كانوا يختفون إذ لا يمكن العلم بهم" (ابن تيمية,1991,ص406). وأعقب ذلك فرض الدولة هيمنتها ونفوذها السياسي، فقد أشار الدواداري بأنهم قد "دخلوا تحت الطاعة قسرا..." (الدواداري، 1961، ج9، ص40). ودخل أهل هذه المناطق في طاعة الدولة قهرا بعد أن كانوا خارجين عنها، فترسخ الجانب الأمني إلى جانب السياسي (الدواداري، 1961، ج9، ص131)وانتهى الخطر الذي أحدثوه ضد المسلمين لقول أبي الفداء: "أمنت الطرق بعد ذلك، فإنهم كانوا يقطعون الطريق ويتخطفون المسلمين" (أبو الفداء، 1999، ج2، ص66) كما أشار المقريزي الى نجاح هذه الحملات الكسروية في تطهير أرض كسروان من الشيعة، (المقريزي، 1997، ج2، ص390) وفي هذا تأكيد لما توصل إليه أحد الباحثين من أن الحملة الثالثة على جبال الكسروان نجحت في إخضاعهم والقضاء على عصبيتهم" (عاشور، 1972، ص316).

كما أعادت الدولة بعد حملاتها هذه سيطرتها إداريا وتنظيمياعلى منطقة كسروان، بفرضها أموالا طائلة عليهم يلتزمون بها، بعد الذي أخذوه من العساكر، وأقطعوا أراضيهم وبلادهم، وهذا مكنهم من إرضاء أعوانهم وأتباعهم بتوزيع إقطاعيات جديدة عليهم (الدواداري، 1961، ج9، ص4، الذهبي، 2005، مج14، ص 750، مكي، 1977، ص 230)، فقد أعطيت إقطاعات للتنوخيين من أمراء الغرب ومنهم ناصر الدين الحسين، وشهاب الدين أحمد (صالح بن يحيى، 1898، ص110–113، خرايشة ,1995,مج22,ص 3437–3439)، ويبدو ان هذه الاقطاعات مثبتة بمحاضر شرعية (صالح بن يحيى، 1898، ص122–125)، ويشير المقريزي إلى إقطاع أرض جبل كسروان إثر الحملة لعدد من الأمراء لقوله: "وفيها أقطع السلطان في جمادى الآخرة جبل كسروان بعد فتحها للأمير علاء الدين بن معبد البعلبكي، وسيف الدين بكتمر عتيق بكتاش الفخري، وحسام الدين لاجين، وعز الدين خطاب العراقي، وخرجوا إليها، فزرعوا لهم الجبلية " (المقريزي، 1997، ج2، ص390)، ويشير النويري وابن سباط لاقطاع جبال الجرديين والكسروانيين لجماعة من الأمراء التركمان وغيرهم إذ أعطوا الطبلخانات وتوجهوا لعمارة إقطاعاتهم وحفظ ميناء البحر من جهة بيروت (النويري، 2004، ج31، ص70، ابن سباط، 1993، ج2، ص590).

تركت الحملات الكسروانية آثارا سلبية كثيرة بما خلفته من ويلات ومصائب دامية وما تخللها من أحداث وخاصة في الحملة الثالثة منها كالقتل والأسر، كما أحدثت أثرا واضحا على الواقع الديمغرافي لمنطقة كسروان، تمثل بتغييره، تغييرا جذريا بالهجرة منها، وذلك بإجبار أهلها على ترك معاقل نفوذهم وتركزهم ومواطن استقرارهم الأصلية، فبعد أن بسطت الدولة نفوذها أعطت الأمان لمن طلبه، في حين نزح بعضهم الآخر ممن سلم ولم يطلب الأمان، وهاجر، فتفرقوا في مناطق مختلفة من لبنان، مثل: بعلبك (ياقوت، 1979، ج 1، ص 453 – 454,صليبا,2004,ص 41)، وجزين، والبقاع (صالح بن يحيى، 1898، ص137) خوفا على أنفسهم ليكونوا بعيدين بذلك عن متناول السلطة وبمنأى عنها، ونتيجة ذلك تظاهروا باعتناق المذهب الشافعي طيلة القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، سالكين في ذلك مبدأ التقية (الصليبي، 1969، ص 18، كوثراني، 2001، ص76)، فكان من نتيجتها تفريغ كسروان من سكانها الشيعة بعد أن بدأت الهجرة المارونية إليها بتشجيع من أصحاب الإقطاع الكسرواني، وعلى رأسهم العائلات التركمانية من بني عساف (مكي، 1977، ص230)، إذ أشار المنصوري بأنهم "واستنزلوا من الصياصي وقتل منهم جماعة وسبيت ذراريهم ونسوانهم، وخربت محاميهم وأوطانهم، ورتب عوضا عنهم أقوام من التركمان، وشملت العسالة التي بقيت منهم الأمان" (المنصوري، 1987)، في حين ذهب المؤرخ محمد مكي مغاليا أنه لم يسجل التاريخ تواجدا للتشيع في لبنان إثر تلك العملية، لأن فتوى ابن تيمية بنظره كانت لهم بالمرصاد (مكي، 1977، ص230) ويبقى هذا مجرد رأي، ووجهة نظر تحمل موقفا واضحا تجاه الفقيه ابن تيمية الذي دعا لمحاربتهم، ولما رافق ذلك من تهجير، مع بروز شيء من المبالغة

فيها، وجاء ذلك انعكاسا لتلك الحملة وآثارها فقط، وليس في لبنان ككل بدحرهم وطمس وجودهم كما يزعم.

أما الصليبي فقد نحى منحى آخر في هجرة الشيعة هذه بربطه بين الحملات وتزايد المكون السني، إذ راى في هذه الهجرة سببا في منشأ الجماعات السنية في قرى البقاع الأوسط ووادي التيم إذ تحول الشيعة للسنة، كما رأى أن نجاح الدولة في هذه الحملات الكسروية كان سبيلا لتحقيق أهدافها وتوطيد حكمهم على بلاد الشام إذ جاءوا بالقبائل من التركمان والأكراد إلى مناطق الساحل فنزل التركمان كسروان، والأكراد في طرابلس (الصليبي، 1969، ص16–18)، وذلك ليقوموا بدور هام في التصدي للفرنج ومراقبة المناطق التي يغلب عليها صفة التمرد مثل مناطق الشيعة (حمادة، 2008، مج1، ص 32). كما نزح الدروز إلى المناطق الجبلية في الشوف، والجماعات النصيرية شمالا لتستقر في منطقة عكار، إذ اعتنق بعض منهم مذهب أهل السنة، أما مسيحيو المناطق اللبنانية في الشمال الذين كانوا أكثرية، فقد استفادوا مما حصل لكسروان وخلوها من سكانها فانتقلت جماعات منهم إلى كسروان، واستوطنتها دون اعتراض من المماليك، فكان ما قامت به الدولة المملوكية دون قصد إزاء تلك الفئات إسهاما بشكل كبير في تعزيز مكانة المسيحيين في كسروان ومحيطها (حطيط، 2003، ص162–163). وهذا يعني بلا شك أن ظهور وتركز السنة في مدن الساحل يعود للفترة المملوكية ومرتبط بحوادث كسروان إذ غدوا ظاهرة سكانية بارزة في صيدا (الطراونة، 1982، ص71, سالم,1986,ص 9) وطرابلس وبيروت (المهاجر، 2005، ص122).

– موقف الشيخ تقي الدين ابن تيمية من الحملات ضد الكسروانيين

وجه الإمام تقي الدين ابن تيمية الذي شارك في الحملتين الثانية والثالثة (ابن كثير، 1966، ج14، ص12، 35–36) رسالة للسلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون والتي كانت غاية في الأهمية والخطورة ويعتقد أنها (الصفدي، 2010، مج5، ص257–267، الكتبي، 1974، ج1، ص74–75) جاءت بعد انتهاء وقعة كسروان عام (705هـ/1305م) تحديدا، وتحقيق النصر لجيش السلطان الناصر محمد بن قلاوون عليهم، وقد أكد ذلك ابن تيمية "أما بعد فقد صدق الله وعده ونصر عبده...وأنعم على السلطان، وعلى المؤمنين دولته نعما لم تعهد في القرون الخالية، ..." (ابن تيمية، 1991، ص399، ابن عبد الهادي، 1980، ص198–210)، وتحمل هذه الرسالة في نصها وفحواها دلالة سياسية عظيمة، تمحورت في ثلاثة أبعاد: الأول منها تمثل بالجهة التي صدرت منها الرسالة ومكانتها، فهي تمثل علماء الأمة، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية وهو من كبار علماء عصره في ذلك الوقت، وممن شارك في الحملة وقيادتها وحتى في المفاوضات معهم محاولة منه لعودة أهل كسروان لحضن الدولة وطاعتها. كما تأتي رسالته لتحمل رمزية وشرعية دينية لهذه الحملات ضد أهل الجبل والكسروانيين، والبعد الثاني للرسالة يتمثل في الجهة الموجهة إليها الرسالة والمتجسدة برأس الدولة بقصد معاضدته وتاييده في مسعاه وسياسته ضدهم ومباركته تلك الجهود في حملته هذه (ابن تيمية، 1991، ج28، ص403–407، ابن عبد الهادي، 1980، ص203–208). كما فيها إبراز لحجم العلاقة بين الدولة وعلمائها في حمل مسؤولية الأمة، أما الثالثة فتتعلق بظروفها وتوقيتها وهدفها، فجاءت لتأكيد النصر وتحقيق الهدف منها، والخلاص من أبرز القوى السياسية والمذهبية المعارضة والخارجة على سلطة الدولة، والمختلفة معها. إلا أن الصورة ما زالت مبهمة حول هذه الرسالة إن كانت قد طلبت منه من قبل السلطان الناصر، أم إنه كتبها ووجهها من تلقاء نفسه لتعزيز موقفه عند السلطة السياسية في الصراع بين الموسسات الفقهية في ذلك الوقت وخاصة بين ابن تيمية وبعض الصوفية (باروت، 2017، ص42).

احتل الحديث عن أهل الجرد والجبل والكسروان، وموقفهم من الدين والشريعة حيزا ضخما في رسالة ابن تيمية، إذ صنف ابن تيمية برأيه أعداء الله المارقين من الدين بأنهم: أهل الفجور والطغيان، وذو الغي والعدوان، الخارجين على شرائع الإيمان وهم التتار، ونحوهم من كان خارجا من شرائع الإسلام...." (ابن تيمية، 1991، ج28، ص399–400، ابن عبد الهادي، 1980، ص199–200).

كما تناول ابن تيمية في رسالته أسباب استهداف أهل الكسروان والجرد والجبل وما جاورها، ودواعي مهاجمتهم عسكريا من قبل الدولة المملوكية، والتي انحصرت برأيه بسببين اثنين: الأول عقدي ديني، والثاني سياسي تمثل باتهامهم بالتعاون مع أعداء الإسلام من الفرنج والتتار والوقوف ضد المسلمين في معاركهم معهم بوسائل مختلفة (ابن تيمية، 1991، ج28، ص398–407).

اعتبر ابن تيمية أن ما قام به أهل الجبل وكسروان من مواقف عدائية ضد الدولة كان سببا في خروج جنكيز خان لبلاد المسلمين (ابن تيمية، 1991، ج28، ص401) وجعلهم متعاونين مع التتار أثناء غزوهم لهم تمثل ذلك بفرحهم بهزيمتهم للمسلمين، وعدم إبدائهم رضى عن انتصاراتهم على التتار، وقد أشار ابن تيمية لذلك قائلاً: "ولهذا لما قدم التتار إلى البلاد

وحملوا إلى قبرص من خيل المسلمين وسلاحهم، وأقام سوقهم بالساحل عشرين يوما يبيعون فيه المسلمين والخيل والسلاح على أهل قبرص، وفرحوا بمجيء التتار، ..." (ابن تيمية، 1991، ج28، ص401). وهذا ما زاد من تمادي التتار على المسلمين لما رأوه من إيذائهم للمسلمين وأخذهم لأموالهم، فكان ما فعلوه برأيه يزيد على ما فعله التتار، وقد أشار ابن تيمية لذلك قائلاً: "وكثير من فساد التتار هو لمخالطة هؤلاء لهم، كما كان في زمن قازان وهولاكو فإنهم أخذوا من أموال المسلمين أضعاف ما أخذوا من أموالهم وأرضهم لفيء بيت المال...." (ابن تيمية، 1991، ج28، ص405)، وهذا عد من مواقف أهل كسروان.كما كشف ابن تيمية عن فساد عقيدتهم، وتكفيرهم لكل من يخالفهم منهم يضاف لذلك كله ما كانوا عليه من التقية وما ارتكبوه بحق المسلمين من قتل وسلب ونهب وقطع الطريق أثناء مهاجمة ديار الاسلام (ابن تيمية، ج28، ص 402، ابن عبد الهادي، العقود، ص 201–202).وقد برز واضحا في هذه الرسالة أنها فتوى من ابن تيمية للسلطان بجواز قتال أهل كسروان والجبل لما اتصفوا به وما مارسوه بحق المسلمين.

لقد جاءت حرب الدولة المملوكية هذه على كل معارضيها سياسيا، ومخالفيها مذهبيا، من أهل كسروان والجبل والجرد، وأضيف إليهم من ذكرهم ابن تيمية في رسالته من "أهل جزين، " وما حولها و"جبل عامل" (فضل الله، 1989، ص 45، الطراونة، 1982، ص73–75, الفاروق، 2008، ص 72) ونواحيها، وصرح في رسالته نفسها إنهم معادون للدولة وغير ملتزمين بثوابتها الدينية، وإنهم يتسترون بمبدأ التقية (ابن تيمية، 1991، ج28، ص398–407). وبناء على رسالته هذه يمكن حصر ساكني منطقة كسروان والجرد بالمجموعات التالية: الإسماعيلية (الباطنية) والنصيرية والحاكمية والإمامية الاثني عشرية، وتشترك هذه الجماعات باعتناقها مذهب التشيع (أحمد حطيط، 2003، ص154) يضاف إليها جماعات التيامنة (الدروز) وطائفة من المسيحية (الموارنة) (الصليبي، 1969، ص15، الصليبي، 1979، ص138). وهذا يعني أنها كانت من الشيعة والدروز والباطنية والمسيحيين.

لقد كان لابن تيمية فكره ورؤاه التي قد يختلف فيها مع غيره وهذا ما اقتضى دراسة تلك الافكار والبحث فيها , لمعرفة مدى دقتها واتساقها مع الواقع التاريخي ,ومما يدلل على مواقف ابن تيمية من هذه الفئات المخالفة للسنة :كالشيعة والنصيريين وغيرهم وخلافه معهم مذهبيا ما تركه وكتبه من ذخيرة فكرية حولهم وبحقهم من مقالات، ومجلدات والتي تؤكد معارضته لفكرهم وعقيدتهم ومنها كتابه "رد على الروافض في الإمامة" وقيل اسمه "رد على الروافض في الإمامة على ابن مطهر" و"الرد على أهل الكسروان" مجلدان وغيرها الكثير من المؤلفات (الصفدي، 2010، مج5، ص264، الكتبي، 1974، مج1، ص77) قبلنا أو رفضنا هذا الفكر فإنه في النهاية يعبر عن اتجاه فكري له من يؤيده وله من يعارضه وكل منهم يستند لأسس يحتاج الحكم عليها لمزيد من البحث والمعالجة للوصول لنتائج.

– الصراع الفكري والمذهبي في عهد الملك الناصر محمد بن قلاوون ومحمد خدبندا

انعكست كثير من الأحداث السياسية على العالم الإسلامي– مثل انقسام السلاجقة وسقوط بغداد عام (656هـ/1258م)، وقيام سلطنات مختلفة–على واقعها السياسي، وهذا قاد لمزيد من الخلافات والسجالات والمناظرات الفقهية والكلامية بين الفقهاء والمتكلمين، حتى بين المدارس السنية نفسها على مستوى الفقه وأصول العقيدة، وتبلور هذا الخلاف والصراع على شكل مواقف سياسية، تخدم السلاطين والملوك وإن اختلفت مذاهبهم الإسلامية (كوثراني، 2001، ص38). وساهم الغزو التتري للشام بشكل واضح، في اضطراب الأوضاع وتهديد السلطة المملوكية مما انعكس على استقرارها، ووجد بعض المعارضين والخارجين على السلطة والطامحين بها ملاذا آمنا عند ملك التتار محمد خدبندا (703–716هـ/1304–1316م) (ابن كثير، 1966، ج14، ص 29، ابن تغري بردي، 1963، ج9، ص238–239، ابن سباط، 1993، ج2، ص 583، كوثراني، 2001، ص39)، إذ التجأ إليه كل من أقوش الأفرم، نائب السلطنة وقرا سنقر نائب السلطنة بحلب وغيرهم وأخذوا يشجعونه على أخذ الشام حتى قدم إليها بجيوشه عام (712هـ/1313م) ومكث محاصرا للرحبة شهرا كاملا (ابو الفداء، 1999، ج4، ص 80–84، المقريزي، 1997، ج2، ص 479–482، ابن حجر، 1993، ج1، ص 396–397، ابن تغري بردى، 1963، ج9، ص 236,الخالدي ,2016,ص 320). مما تطلب من السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون الحضور من القاهرة لدمشق لمواجهة المعتدين من التتار مستصحبا معه الشيخ ابن تيمية لمكانته الدينية والتعبوية عند أهل الشام، فارتبط مجيئه هذا بتوتر العلاقات الإليخانية المملوكية (ابن حجر، 1993، ج1، ص 145–149، باروت,2017، ص197,الخالدي ,2016,ص 320). وهذا يعني بشكل واضح أن شكل الصراع السني– الشيعي بين المماليك والتتار بشكله المذهبي خلال هذه الفترة لم يكن ببعيد عن الصراع السياسي والعسكري، فقد برز هذا الصراع الفكري والمذهبي وأخذ أبعادا كثيرة وانعكس على العلماء بمدوناتهم ورسائلهم ليدعم كل منهم نظريته السياسية

بأدلة فقهية.

أماعلى مستوى السجال الشيعي–السني فتقدم مناظرات كل من العلامة جمال الدين أبو منصور الحسين (وقيل الحسن) بن يوسف بن المطهر الحلي المعتزلي الشيعي (ت 726هـ/1325م) (ابن كثير، 1966، ج14، ص125، المقريزي، 1997، ج3، ص92–93، ابن حجر، 1993، ج2، ص71)، في كتابه منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، ومناظرات الإمام ابن تيمية في رده عليه في منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، مثالا جادا لنمط من أنماط السجال المندرج في صراعات الدول القائمة، فقد كان العلامة الحلي صاحب شهرة وتقدم في بلاط الإيلخانيين المغول حكام فارس، إذ حاز عندهم مكانة رفيعة، وأقطع كثيرا من الأراضي، وأغدق عليه من الأموال–وبتأثير منه تحول أولجيتو (703–716هـ/1304–1316م) المشهور في المصادر الإسلامية بـ "محمد خدابندا" إلى الشيعة الاثني عشرية عام (709هـ/1310م)، فكان مقربا منه، وبعد إسلامه وتشيعه جعل من المذهب الإمامي مذهبا لبلاده، وقد قدم الحلي كتابه مناهج الكرامة له(اي لخدبندا)، ليكون دعوة لنشر الفكر الإمامي بين الناس هناك (الحلي، 2000، ص 27–29، ابن كثير، 1966، ج14، ص125، ابن حجر، 1993، ج2، ص71–72، كوثراني، 2001، ص39، دفتري، 2017، ص106)، فقد أشار الحلي للغاية من كتابه بقولة "فهذه رسالة شريفة ومقالة لطيفة اشتملت على أهم المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين وهي مسالة الإمامة التي يحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة وهي أحد أركان الإيمان المستحق بسببه الخلود في الجنان..." (الحلي، 2000، ص27–29)، والذي حاول من خلاله أن يثبت أن مذهب الإمامية واجب الاتباع، لأنه بوفاة الرسول صلى الله عليه وسلم عمت البلية وتعددت الآراء والأهواء إذ اختار البعض الأمر لنفسه، واشتبه الأمر على البعض الآخر، ولهذا كان مذهب الإمامية واجب الاتباع لوجوه عدة، ذاكرا الأدلة على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه في أربعة مناهج، ومنها أن الإمام يجب أن يكون معصوما ومنصوصا عليه، ودلل على ذلك بالبراهين (الحلي، 2000، ص35–36، 113–158). وقد أفرد ابن سباط عنوانا لتشيع "خدبندا" تحت باب "إظهار ملك التتر التشيع" (ابن سباط، 1993، ج2، ص605)، أشار فيه إلى إظهاره التشيع في مملكته بعد أن كان سنيا (ابن تغري، 1963، ج9، ص238–239).

لقد ظهر الصراع السياسي بين الدولة المملوكية والإيلخانيين المغول حكام فارس وتمثل واضحا بين السلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون والسلطان محمد خدبندا على أشده، وبرزت علاماته في هذا الجانب بمحاولة السيطرة على مكة وتوجيه الحملات العسكرية اليها وخاصة من قبل الايلخانيين لأهميتها الدينية ورمزيتها ومنافسة المماليك السنة عليها ,وقيام المماليك بمواجهتهم في سياق تصديهم لامتداد السلطان محمد خدبندا، إذ أشار ابن سباط لقدوم حميضة الحسني المكي عند الملك خربندا لاجئا وطلب منه جيشا حتى يغزو به مكة وساعده جماعة من الروافض بعد أن عين مقدما معه أربعة الاف فارس وكان بنيتهم إذا ملكوا مكة أن يتوجهوا للمدينة..." (ابن تغري، 1963، ج9، ص339، ابن سباط، 1993، ج2، ص627)، وجاء وضع ابن تيمية لكتابه منهاج السنة ردا مباشرا على منهاج الكرامة (كوثراني، 2001، ص39). وقيل إن رده على الإمامة عند الشيعة كان بكتابه: "رد على الروافض في الإمامة" وقيل بل في كتابه: "رد على الروافض في الإمامة على ابن مطهر" (الصفدي، 2010، مج5، ص264، الكتبي، 1974، مج1، ص77). والذي أطنب في رده وأسهب إلا إنه تحامل في مواضيع عديدة، ورد أحاديث موجودة، وإن كانت ضعيفة (ابن حجر، 1993، ج2، ص71). وقد عاب ابن كثير على ابن المطهر في كتاب الإمامة الذي أسماه "منهاج الاستقامة في إثبات الإمامة"، ويقصد بذلك منهاج الكرامة، بقوله "خبط فيه في المعقول والمنقول، ولم يدر كيف يتوجه، إذ خرج عن الاستقامة"، ولكن اشاد بكتاب ابن تيمية بأنه أتى بما أبهر العقول من الأشياء الحسنة وشهد له بأنه كتاب حافل (ابن كثير، 1966، ج14، ص125).

لقد ترك هذا السجال بين فقهاء السنة للدولة المملوكية وفقهاء بلاط الدولة الايلخانية آثارا خطيرة على مستقبل العلاقة بين الدولة المملوكية وسلطاتها، من ولاة وقضاة من جهة والشيعة الإمامية من جهة أخرى في بلاد الشام، وصلت لدرجة منعت فيها سلطات الدولة المملوكية تعليم ونشر عقائد الشيعة علنا كما منعت المجاهرة بالمذهب، وملاحقة أتباعه في بلاد الشام إذ تعرض كثير من فقهاء الإمامية لعمليات الإعدام والتصفية (كوثراني، 2001، ص40) وتمثل وجهة نظر كوثراني هذه وجهة نظر شيعية تبناها من خلال اعتماده على ما حصل لبعض الشيعة، وهذا شي لا يمكن إنكاره أحيانا لأنه جزء من سياسة الدولة انذاك.

الخاتمة

قلصت حملات كسروان العسكرية الثلاث من نفوذ– مناوئيها سياسيا ومعارضيها مذهبيا – في المجالين السياسي والعسكري، ولكنه كان تقليصا مؤقتا، لكنها ساهمت في دفعهم بطريقة غير مباشرة للنهوض والتحدي لتأسيس مساحة كافية لهم للعمل السياسي

مستفيدين من عوامل وظروف كسروان وجبل عامل فيما بعد لبناء فكر سياسي مستقل عن الفكر السني معتمدين في ذلك على فقهاء أسسوا لمذهبم بعيدا عن السلطة السياسية. وقد استغل الشيخ تقي الدين ابن تيمية الجوانب العقدية الدينية والسياسية ووظفها نحوهم, مما استوجب التصدي لفكره من قبل الكثيرين منهم وخاصة الإمام ابن المطهر الحلي ومن جاء مخلفا وراءه آثارا سلبية. إلا أنه يمكن القول إن ممارسات السلطة السياسية المملوكية تلك لم تكن إلا ضد المعارضين منهم من جهة، وليست لعمومهم وما هذا إلا نهج سياسي اختطته الدولة المملوكية لنفسها محاولة للتصدي لفكرهم سياسيا وعسكريا ومذهبيا، لكنها لم تجد نفعا كبيرا بدليل استمرارهم ونجاحاتهم في بعضها.

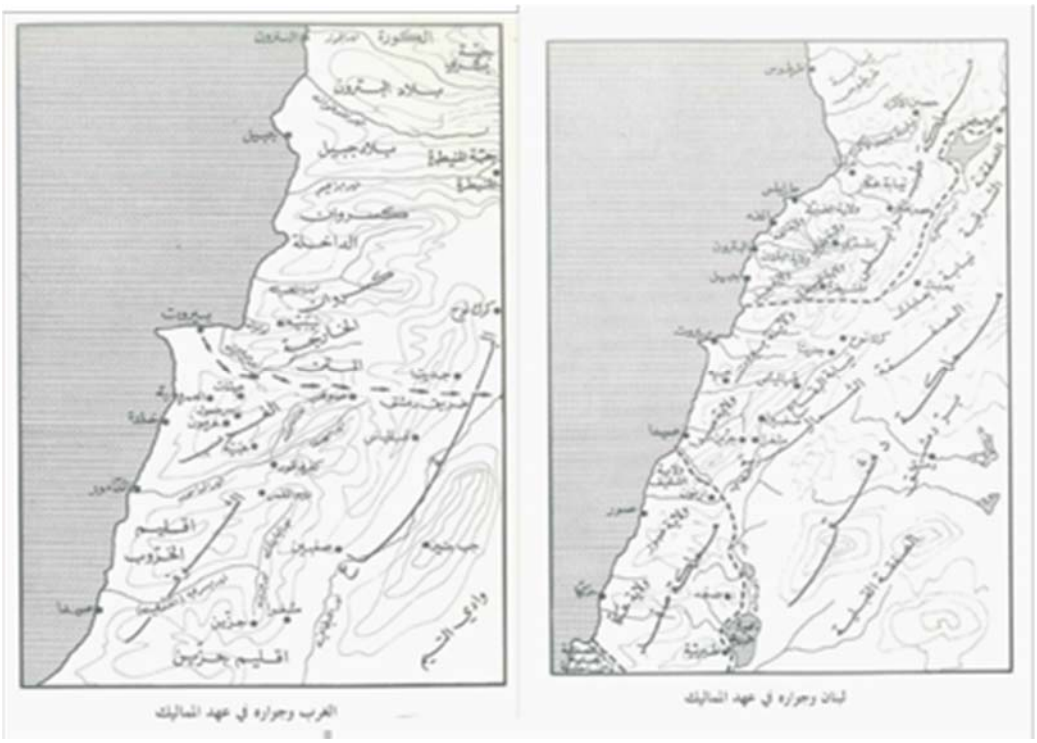

*** مصدر الخريطتان: (كمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، ص 142,130)**

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

ابن أيبك الدواداري، (1961)، أبو بكر بن عبد الله بن أيبك الدواداري(ت 699هـ/1299م)، كنز الدرر وجامع الغرر، ج9 من كنزالدرر والمسمى الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر)، تحقيق هانس روبرت روسمير، المعهد الألماني للآثار، القاهرة.

ابن تغري بردي، (1963)، جمال الدين أبو المحاسن يوسف، (ت 874هـ/1470م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، 12ج، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، وزارة الثقافة والارشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتاليف والنشر والترجمة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

ابن تيمية، (1991)، تقي الدين أحمد بن عبدالحليم (ت728هـ/1328م)، مجموع فتاوى ابن تيمية، ج28، جمع عبد الرحمن النجدي الحنبلي، دار عالم الكتب للطباعة، الرياض.

ابن الجزري، 1998، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن أبي بكر الجزري القرشي، (ت 738هـ/1338م)، تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه المعروف بتاريخ ابن الجزري، 3 مج، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، ط 1، صيدا، بيروت، لبنان.

ابن حجر العسقلاني، (1993)، شهاب الدين أحمد بن علي (ت852هـ/1448م)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار الجيل، بيروت.
ابن حزم، (1985)، أبو محمد علي بن أحمد، (ت 456هـ/1063م)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، 5 ج، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم نصير والدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.
الحلي، (2000)، جمال الدين ابو منصور الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي (ت726هـ/1325م)، منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، تحقيق عبد الرحيم بن الشيخ حسين مبارك، مؤسسة عاشوراء للتحقيق والدراسات الاسلامية، مشهد.
الذهبي، (2005)، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، (ت748هـ/1347م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، 15مج، تحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت.
ابن سباط، (1993)، حمزة بن احمد بن عمر المعروف بابن سباط الغربي (ت926هـ/1520م)، صدق الاخبار تاريخ ابن سباط، جزءان، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، جروس برس، ط1، طرابلس.
الشهرستاني، (2007)، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، (ت 548هـ/1153م)، الملل والنحل، 5 ج، صححه وعلق عليه أحمد فهمي محمد، منشورات دار الكتب العلمية، ط 7، بيروت، لبنان.
الصفدي، (2010)، صلاح الدين خليل بن أيبك، (ت764هـ/1363م)، الوافي بالوفيات، 24ج، تحقيق جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت.
ابن عبد الهادي، (1980)، ابو عبدالله محمد بن احمد (ت744هـ/1344م)، العقود الدرية من مناقب شيخ الاسلام أحمد بن تيمية، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي، بيروت، لبنان.
أبو الفداء، (1999)، الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب (ت732هـ/1331م)، تاريخ أبو الفداء المسمى المختصر في أخبار البشر، 4 أجزاء، تحقيق محمد زينهم ويحيى حسين، دار المعارف، ط1، القاهرة.
ابن فضل الله العمري، (2001)، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يحيى (ت749هـ/1349م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق محمد عبد القادر خريسات وعصام مصطفى هزايمة ويوسف أحمد بني ياسين، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، الإمارات.
القلقشندي، (2006)، أحمد بن علي (ت821هـ/1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
الكتبي، (1974)، محمد بن شاكر، (ت764هـ/1326م)، فوات الوفيات والذيل عليها، 4مج، تحقيق احسان عباس، دار الثقافة، بيروت.
ابن كثير، (1966)، أبو الفداء الحافظ بن كثير (ت774هـ/1343م)، البداية والنهاية، 14ج، مكتبة المعارف، ط1، بيروت، مكتبة النصر، الرياض.
المقريزي، (1998)، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت845 هـ/1441م)، الخطط المقريزية، 4ج، وضع حواشيه خليل المنصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان.
.....، (1997)، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي (ت845هـ/1441)، السلوك لمعرفة دول الملوك، 6 أجزاء، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان.
المهاجر، الشيخ جعفر، (2005)، جبل عامل بين الشهيدين، الحركة الفكرية في جبل عامل في قرنين، (من اواسط القرن الثامن للهجرة/الرابع عشر للميلاد حتى اواسط القرن العاشر/السادس عشر)، المعهد الفرنسي للشرق الادنى، دمشق.
المنصوري، (1987)، ركن الدين بيبرس المنصوري الدورادر الناصري، (ت 725 هـ/1324م)، التحفة الملوكية في الدولة التركية تاريخ دولة المماليك البحرية في الفترة من 648 – 711هـ، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، مصر.
النويري، (2004)، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، (ت733هـ/1332م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، 33ج، تحقيق نجيب فواز وحكمت فواز، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت.
ياقوت، (1979)، ابو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي (ت 626هـ/1228)، معجم البلدان، ج 5، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
ابن يحيى، (1898)، (عاش في اواسط القرن التاسع للهجرة/الخامس عشر الميلادي)، صالح، تاريخ بيروت وأخبار ألامراء البحتريين من بني الغرب، تحقيق الأب لويس شيخو اليسوعي، طبع اولا في أعداد مجلة المشرق، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين.

ثانياً: المراجع

باروت، محمد جمال، (2017)، حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوى ابن تيمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت.

البواعنة، لؤي، (2007)، دور العلماء المسلمين في مقاومة الغزو الفرنجي للمشرق الإسلامي (490-648هـ-1097-1250)، دار اليازوري، ط1، عمان.

حطيط، أحمد، (2003)، قضايا من تاريخ المماليك السياسي والحضاري (648-923هـ/1250-1517)، الفرات للنشر والتوزيع، ط1، بيروت.

حمادة، سعدون، (2008)، تاريخ الشيعة في لبنان، 2مج، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، لبنان.

الخرابشة، سليمان عبد العبدالله، (1993)، نيابة طرابلس في العصر المملوكي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الداوود، جورج فريد طريف، (2008)، حلب في العصر المملوكي الأول 658/783 هجرية 1381/1259 ميلادية، رسالة ماجستير منشورة، وزارة الثقافة، عمان، الأردن.

دفتري، فرهاد، تاريخ الإسلام الشيعي، ط1، ترجمة سيف الدين القصير، دار الساقي، بيروت، 2017.

الدويهي، أسطفان، (1976)، تاريخ الأزمنة، تحقيق الأب بطرس فهد، دار الحداد، ط3، بيروت.

سالم، عبدالعزيز، (1986)، تاريخ مدينة صيدا، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، بيروت.

صليبا، عزيز، (2004)، البقاع في التاريخ، دار الفارابي، ط1، بيروت.

الصليبي، كمال، (1969)، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، ط2، بيروت لبنان، .

.....، كمال، (1979)، منطلق تاريخ لبنان 634-1516م، ط1، بيروت.

الطراونة، طه ثلجي، (1982)، مملكة صفد في عهد المماليك، رسالة ماجستير منشورة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.

عاشور، سعيد، (1972)، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، دار النهضة العربية، بيروت.

الفاروق، حمزة عمر، (2008)، جغرافية فلسطين، ط1.

فضل الله، عبد الرؤوف، (1989)، لبنان دراسة جغرافية، دار النهضة العربية، ط2، بيروت.

كوثراني، وجيه، الفقيه والسلطان، جدلية الدين والسياسة في ايران الصفوية-القاراجية والدولة العثمانية، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2001.

ثالثا: الدوريات

الخالدي، أنور، (2016)، دور نظام البريد في المعارك والفتوحات الحربية في العصر المملوكي البحري، مجلة دراسات، للعلوم الانسانية والاجتماعية والجامعة الاردنية، مجلد 43، ملحق 1.

خرابشة، سليمان، (1995)، الاقطاع السلجوقي في بلاد الشام، مجلة دراسات (العلوم الانسانية)، ، الجامعة الاردنية، المجلد 22(أ)، العدد(6، الملحق).

-دويكات، فؤاد، (2016)، دور المرأة المقدسية في خدمة علوم الحديث في العصرين الأيوبي والمملوكي، مجلة دراسات، للعلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الاردنية، المجلد 43، العدد1.

رابعاً: الموسوعات

الحنفى، عبد المنعم، (1999)، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية، ط 2، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

مهرج عفيف بطرس، ، (1971 – 1972)، اعرف لبنان موسوعة المدن والقرى اللبنانية.

الندوة العالمية للشباب الإسلامي، (2003)، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف وتخطيط ومراجعة الدكتور مانع بن حماد الجهني، 2 مج، الناشر دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط 5، الرياض، السعودية.

Chevollier, D., Lubnan, The encyclopedia of Islam, (1979-2000), new edition، Leiden، Brill، v 5, p 787-798.

خامساً: الكتب الأجنبية

Laout. H., Remarques sur les expeditions de kasrawan sous les Peremiers mamluks, in: bulletin du Musee de Beyrouth, IV, Beyrouth, 1940.

The Position of the Mamluke State from the People of Keserwan

Loay Ibrahim Bawaneh[1], Mohammad Mahmood Al-Anagera [2]

ABSTRACT

This study treated the position of the Mamluke state from the people of Keserwan and limiting it to the military campaigns that the Mamluke state waged against Keserwan Mountain at the ends of the seventh century H/the thirteenth century CE, which were known historically by The Keserwan campaigns, and that by standing on their causes by showing the passings of the people of Keserwan and their positions from the state after its exposure to the Crusade invasion. As the three military Keserwan campaigns that the Mamluke state waged against the people of Keserwan with its different sects formed one of the most prominent episodes of the struggle in that geographical spot. This study revealed the several results and effects that those campaings left behind especially the political and demographic and denominational effects on the people of Keserwan. As the state could impose its prestige by force. This study aimed to show the position of the Shiekh ibn Taymia from the behaviours of the people of Keserwan and from their religious belief, with concentrating on his role in the 3rd campaign politically and militarily, and analyzing his letter to the Mamluke Sultan Al-Nasir Muhammad ibn Qalawun and its meanings, and observing its effects and gravity. As the Shiekh Taqiy Aldin ibn Taymia represented in the period of the first Mamluke age one of the most prominent scientists of the Sunna as he had an obvious role side by side with the political authority against its opponents. This study showed the development of this struggle and its revelations intellectually and theoretically by presenting opposite models representing it as Ibn Taymia and Ibn Al-Mutahir Al-Hilly. As the legal opinion of Ibn Taymia and his thought had the most effect in lighting the political and the intellectual struggle with them in the subsequent periods. The importance of this study became clear because of pure objective causes presented in its treatment of several centers and details by some neutrality far from partiality because of the tendencies and points of view that accompanied these campaigns which appeared in the historical writing based on the identity or sectarianism by some writers, which made the history of the campaigns on Keserwan in Lebanon a sectarian history as the whole relation with Mamluke state because of ignoring much of their aspects. As it is impossible in any case to burden the responsibility of the struggle with one of the two parties.

Keywords: Mamluke State, People of Keserwan, Scientists, Political Authority, Ibn Taymia.

[1] Applied Balqa University, Amman University College; [2] Department of History, Faculty of Arts, Yarmouk University-Jordan. Received on 2/6/2018 and Accepted for Publication on 8/1/2019.